الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب

المبرم في 7 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية

والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية

لاستغلال وتوزيع المياه لتمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل

وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة

(2017 / 61)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 07 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** عقد الضمان،**

*** اتفاقية القرض،**

تاريخ انتهاء الأشغال: 04/ 01 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامـــي الفطناســي

مقرر اللجنة: حســـــام بوننـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقررة المساعدة: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 14 جولية 2017
جلسة اللجنة : 03 و04 جانفي 2018 **القرار :** الموافقة بإجماع الحاضرين (7 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 04 جانفي 2018 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر :** حسام بوننـي

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 07 أفريل 2017 مع الوكالة الفرنسية للتنمية عقد ضمان عند أول طلب يتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقيمة 60 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 177 مليون دينارا للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطّة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة.

1) الإطار العام للمشروع:

يندرج مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة ضمن البرنامج الوطني لتأمين وتعزيز التزوّد بمياه الشرب لتونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس الذي يهدف إلى تعبئة ومعالجة موارد إضافية سطحية تقليدية (تعزيز التعبئة من مياه الشمال) ومياه غير تقليدية (تحلية مياه البحر).

ويتنزّل تنفيذ هذا البرنامج في إطار مساعي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى مواجهة الاختلال المتوقع تسجيله على مستوى موازنات الماء الصالح للشرب مع حلول سنة 2030 نتيجة للطلب المتزايد على مياه الشرب الناجم عن تطور الأنشطة بالقطاعات الصناعية والسياحية التي تتركز بشكل رئيسي على طول السواحل وتحسّن مستوى المعيشة وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية.

وتتمثل العناصر الأساسية المكوّنة لهذا البرنامج في ما يلي:

- القطب الجديد للمعالجة لتونس الكبرى ببجاوة وربطه بمنظومة تحويل وتوزيع المياه في تونس الكبرى،
- تدعيم القنوات وتجهيزات الضخ بمركب بلي والفصل بين قناتي جلب مياه الشمال الخام والمعالجة بين بلي والساحل،
- محطة المعالجة بالساحل (القلعة الكبرى) لتلبية حاجيات جهات الساحل وصفاقس وربطها بسد خزان القلعة الكبرى وبمنظومة مياه الشمال المعالجة،
- خزن المياه الخام (سدّ خزّان السعيدة وسدّ خزّان القلعة الكبرى)،

- تحويل المياه الخام من مأخذ المياه دوار البي إلى خزان السعيدة وإلى قطب المعالجة ببجاوة،
- ربط خزان السعيدة بخزان المرناقية وبقطب المعالجة ببجاوة،
- ربط خزان القلعة الكبرى ومحطة المعالجة بالساحل بمنظومة مياه الشمال الخام،
- إنجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس.

2) مكوّنات مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة:

يموّل قرض الوكالة الفرنسية للتنمية العناصر التالية:

ـ تعزيز قنوات الجلب بين بلي وجهة الساحل:
- اقتناء ومدّ قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات ومحطة ضخ)،
- اقتناء أراضي.

ـ مركب معالجة المياه بالساحل وربطه بمنظومة قنوات مياه الشمال المعالجة:
- إنجاز معالجة المياه بالساحل،
- اقتناء ومدّ قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات ومحطة ضخ)،
- اقتناء أراضي.

ـ مصاريف مختلفة.

3) تمويل المشروع:

تموّل الوكالة الفرنسية للتنمية مكونات مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه بين بلي والساحل ما عدى اقتناء الأراضي بقيمة 60 مليون دون اعتبار الأداءات وفقا للجدول التفصيلي التالي:

المكونات		الكلفة (1000 x أورو دون اعتبار الأداءات)		
1	تعزيز قنوات الجلب ببن بلي وجهة الساحل	10500	50	10550
1.1	اقتناء ومد قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات ومحطة ضخ)	10500	_	10500
2.1	اقتناء أراضي	_	50	50
2	مركب معالجة المياه بالساحل وربطه بمنظومة قنوات مياه الشمال المعالجة	41600	450	42050
1.2	إنجاز معالجة المياه بالساحل	24300	_	24300
2.2	اقتناء ومد قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات ومحطة ضخ)	17300	_	17300
3.2	اقتناء أراضي	_	450	450
المجموعة دون اعتبار المصاريف العامة		**52100**	**500**	**52600**
المصاريف العامة (15 %)		**7900**	**_**	**7900**
المجموع		**60000**	**500**	**60500**

ـ فترة الإنجاز: من تاريخ الإمضاء إلى غاية 15 ديسمبر 2023 (آخر أجل لانتهاء الأشغال).

4) شروط القرض:

- نسبة الفائدة: متغيرة يتم تثبيتها عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقيــة القـرض بـ (1,73 %) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ إمضاء اتفاقية القرض. علما أن نسبــة المؤشّـر بتاريخ 05 أفريل 2017 هي 0,96 %.
- فترة السّداد: 20 سنة منها 6 سنوات إمهال.
- نظام السّداد: سداسي (28 سداسية) أي مرّتين في السنة.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 03 جانفي 2018، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية وعقد الضمان.

وأكد النواب على أهمية مشروع إنجاز محطّة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة مما يّمكن من تجاوز النقص المتوقع تسجيله على مستوى موازنات الماء الصالح للشرب وخاصة بالمناطق الساحلية التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة وتمركز للأنشطة الصناعية والسياحية.

هذا وشدد النواب على ضرورة استعمال الطاقات المتجدّدة في برامج ومشاريع الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه للتقليص من كلفة الطاقة والحد من التأثيرات البيئية في ظل تفاقم العجز الطاقي والتأثير السلبي للطاقات التقليدية على البيئة.

وثمن النواب الشروط المالية التفاضلية لهذا القرض حيث تمتد فترة السداد على مدى 20 سنة منها 6 سنوات إمهال واعتبروا أن نسبة الفائدة مقبولة.

هذا واستفسر أحد النواب عن وجود تكلفة تتحملها الدولة عند إبرام عقد الضمان. وأوضح بعض النواب أن الدولة لا تتحمل تكلفة عند إبرام عقد الضمان ولكن تتولى تسديد القرض في صورة عجز المؤسسة على السداد، وبالنسبة لعقد الضمان عند أول طلب فهي آلية تلزم الدولة بتسديد المبلغ المتبقي من القرض بصورة فورية عند أول طلب يصلها من المقرض.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- النظر في إمكانية استعمال الطاقات المتجدّدة في برامج ومشاريع الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه،
- اعتماد الحوكمة الرشيدة في تنفيذ المشاريع العمومية.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر**
المنجي الرحوي	حسام بونني